A

A/C.2/45/L.89

11 December 1990

ARABIC

الجمعية العامة



DEC 19 1990

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الخامسة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ٨٥ (١) من جدول الاعمال

التدريب والبحث : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

مشروع قرار مقدم من السيد كارلوس غيانيللي (أورغواي) ،
نائب رئيس اللجنة ، على أساس المشاورات غير الرسمية التي
جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/45/L.68

A/C.2/45/L.68

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٣/٤١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٧/٤٢
المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٢٠١/٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
و ١٧٥/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام ^(١) وتقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم
المتحدة للتدريب والبحث ^(٢) ، وإذ تضع في اعتبارها البيانات اللذين أدل بهما أمم
اللجنة الثانية ، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ^(٣) ، ممثل الأمين العام والمدير
التنفيذي لمعهد ،

· A/45/634 (١)

· A/45/14 (٢)

· A/C.2/45/SR.50 (٣)

وإذ تسلم باستمرار أهمية و المناسبة وظائف المعهد ، لاسيما في ميدان التدريب ،

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة إلى تقديم الحكومات لתרبرعات من أجل المعهد أو زيادة ما تقدمه إليه من تبرعات ، حسب الاقتضاء ،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار عدم وجود قاعدة عريضة بدرجة كافية من البلدان المانحة التي تقدم دعمها للمعهد ،

وإذ تشيد بأنشطة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المفطلاع بها منذ إنشائه
سنة ١٩٦٥ ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن بيع ممتلكات مقر المعهد ، الذي كان من الممكن أن يسمح بإنشاء صندوق احتياطي للمعهد ، لم يتم بعد ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن مؤتمر الأمم المتحدة المعقد سنة ١٩٩٠ لإعلان التبرعات للأنشطة الإنسانية لم يزود الصندوق العام للمعهد بمستوى الموارد اللازم للبقاء على برنامج تدريبي وهيكلي مؤسسي في حدود دنيا ،

١ - تحيط علينا بتقرير الأمين العام المعتمد استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٤٤
وتقدير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (٢) ،

٢ - تكرر بشدة الاعراب عن رغبتها الملحة في أن يبيع المعهد ممتلكاته مقره في أقرب فرصة معقولة ، والأفضل أن يتم ذلك خلال الاثنى عشر شهراً المقبلة ،

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعين خبيراً استشارياً مستقلاً رفيع المستوى يملك المؤهلات المناسبة ، ويدفع أجراه من الموارد الخارجية عن الميزانية ، لموافقة الأمين العام مباشرة بتقرير يتضمن توصيات بشأن ما يلي :

(١) استمرار أهمية ولاية المعهد ، على أن توضع في الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والأنشطة البحثية والتدريبية الأخرى التي تتضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، واستعراض وتقييم لجميع جوانب أنشطة المعهد الجارية وما تتحققه من منافع للأمم المتحدة والدول الأعضاء بها في جملة ميادين ، من بينها

مبابدين صون السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقديم لمدى امكانية الاضطلاع بهذه الانشطة بصورة أكثر فعالية من قبل المعهد أو غيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة ،

(ب) احتياجات المعهد من الموظفين عموما ، بما في ذلك عدد الموظفين ورتيبهم ، من أجل تلبية احتياجات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على نحو مرض ،

(ج) الوسائل المالية اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات ، استنادا إلى النتائج التي يتم التوصل إليها ،

(د) امكانية استغلال مرافق المعهد لتدريب أفراد عمليات حفظ السلام ،

- ٤ - تطلب أيضا من الأمين العام أن يقدم تقرير الخبير الاستشاري المستقل إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والى مجلس أمباء المعهد ، التماماً لتعليقاتهما ، والى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ،

- ٥ - تطلب استمرار تقديم مقترنات ميزانية المعهد إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاستعراضها والتعليق عليها قبل أن يوافق عليها مجلس أمباء المعهد ،

- ٦ - تشُكِّد من جديد أن أنشطة المعهد غير المملوكة من الصندوق العام ستظل تمول بالتزامن مع التبرعات التي تجري تعييناتها بمقدارها منحا مخصصة الفرق مقدمة من الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات وغيرها من المصادر غير الحكومية ،

- ٧ - توافق على توصية الأمين العام بوجوب سداد المعهد ، بعد بيع ممتلكاته مباشرة ، للمبالغ المدين بها حاليا للأمم المتحدة وباستعمال الرصيد الباقى لانشاء صندوق احتياطي للمعهد ،

- ٨ - توصى بأن ينظر المعهد ، مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، في الآليات المالية اللازمة لتمويل ميزانية الصندوق العام للمعهد لسنة ١٩٩١ ،

- ٩ - تقرير أن تبت في مستقبل المعهد في دورتها السادسة والأربعين ، وفقا لاحكام قرارها ١٩٧/٤٢ :

- ١٠ - تشجع الأمين العام على موافلة استطلاع طرائق جديدة لزيادة التلامس فيما بين هيئات البحث التابعة للأمم المتحدة وتحث من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل تنظيم اجتماعات معاهد البحث التابعة للأمم المتحدة بهدف تعزيز التعاون العملي فيما بينها ، لاسيما بقصد وضع وتنفيذ برامجها وخططها :

- ١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .